التخطيط للسيطرة المكانية

أيمن محمد إسماعيل

قسم التخطيط الحضري والإقليمي، كلية تصميم البيئة جامعة الملك عبد العزيز،
جدة، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر: ١٤٢٨/١١/٢٤ هـ قبل للنشر: ١٤٢٩/٩/٢٤ هـ)

المستخلص: تعرض هذه الورقة كيف يمكن للتخطيط العمراني أن يتحول من عملية فنية بحتة إلى أداة فصل عنصري مشبعة سياسيا. لدرجة أن نفس الأدوات التي يستخدمها المخططون في تحقيق مفهوم "المصلحة العامة" يمكن أن تستعمل لتحقيق "السيطرة المطلقة" و"السيادة القوية" في نفس النطاق العمراني. وسوف نتناول مفهوم وتعريف السيطرة المكانية وأهدافها المزدوجة والأدوات المستخدمة ودورها في تحقيق السيطرة المكانية، وذلك من خلال دراسة حالة لمنطقة الضفة الغربية المحتلة فقط (دون التطرق لقطاع غزة أو القدس). لإبراز هذه الحالة وذلك بسبب مساحتها وتواصلها المكاني مما يسمح بالتحليل الجغرافي.

والهدف هو محاولة إيجاد علاقة أو نموذج بين تطويع التخطيط العمراني كأداة جيوسياسية لتكريس السيطرة المكانية على فئة بشرية مستضعفة وبين الأدوات المستخدمة. والمنهجية المستخدمة تعتمد أيضا على مقابلة تجربة جنوب إفريقيا العنصرية واستنباط العناصر التخطيطية المستخدمة لفرض السيطرة المكانية. ومن ثم

تتبع وضعية الضفة الغربية عسكريا وأيديولوجيا والرؤية الاستراتيجية لها لدى الصهاينة لتتعرف على رؤيتهم لتشكيلها الفراغي والمكاني على مدى سنوات الاحتلال. ثم التطرق إلى الآليات والأدوات المستخدمة في محاولتهم الدؤوبة لفرض السيطرة المكانية حتى مع الحديث عن السلام. وختاما يطرح نموذج فكري للسيطرة المكانية يبين عناصرها ودور التخطيط في تحقيقها. وقد تم الاعتماد على البيانات من مصادر ثانوية، وذلك نظرا لتعقيدات تتبع بيانات أولية.

الكلمات المفتاحية: السيطرة المكانية، التخطيط العمراني، التخطيط العنصري، أدوات التخطيط، الضفة الغربية المحتلة.

١. المقدمة

الأصل في مصطلح السيطرة المكانية (spatial dominance) أنه يندرج تحت نظريات اختيار المواقع في ظروف التنافس التجاري، حيث يعبر عن تفوق موقع ما على بقية المواقع المنافسة من ناحية جذب الرواد أو الزائرين. إلا أن له أيضا روافد في الجغرافيا السياسية والعسكرية تحت مسميات مختلفة، منها التحكم الإقليمي (territorial control). أما في التخطيط، فعلى الرغم من وضوح البعد المكاني لأي عمل تخطيطي فليس للمصطلح ظهور أو تعريف واضح. لذا فنعرف السيطرة المكانية بأنها محاولة لفرض وضع جغرافي يميز فئة قوية على فئة أخرى مستضعفة يضمن للفئة الأقوى التفوق المكاني ويتحكم لأقصى درجة في المقدرات المعيشية للفئة الأضعف. وبهذا التعريف نلاحظ أمرين أولهما أن السيطرة المكانية تحتاج إلى وجود فئتين غير متجانسين يعيشان جنبا إلى جنب في حيز مكاني واحد. والأمر الثاني أن السيطرة المكانية تحتاج إلى آليات تمكنها من التلاعب في هذه المقدرات المعيشية لترجح موازين القوة لصالح الفريق الأقوى. ومن هنا يبرز دور التخطيط حينما يقترب كثيرا من مركز صنع القرار ويندمج مع أيديولوجيتها

السياسية. ولكن نفرق هنا بين التخطيط العمراني المتعمد الذي يرمي للسيطرة المكانية بتعريفها المسبق، وبين الوضع الاقتصادي الطبيعي الذي ينتج عنه تباين في أسعار الأراضي تؤدي إلى حراك اجتماعي يترك للفئة الأفقر الأراضي الرخيصة وغير المرغوب فيها. بهذا نستثني الجيتوس (Ghettos) في الولايات المتحدة التي استوطن بها أقليات ملونة. وبالتالي يتبقى لنا عدد بسيط من الدول أبرزها دولة جنوب إفريقيا وناميبيا في الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٩٤م. ونركز على هذا المثال باعتباره نموذجاً في الفكر التخطيطي العنصري المبني على الفصل المكاني بين الإثنيات والأعراق.

٢. التخطيط في جنوب إفريقيا

ظهرت التفرقة العنصرية رسمياً في جنوب إفريقيا عام ١٩٤٨م، ومعها مجموعة كبيرة من التشريعات لضمان تطبيقها. وامتدت هذه الحالة بالضرورة إلى ناميبيا، وأصبحت التفرقة العنصرية منهاج عمل الدولة ^[١]. وأخذ مفهوم "التنمية المنفصلة" العنصري إلى غايته، ضامناً بقاء توفر العمالة الرخيصة، بينما انشغلت الحكومة بقمع الأفارقة السود، وفرت الرفاهية للأقلية الأوروبية. وظهرت تفاوتات في كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى طالت المخططين.

فتذكر لينساي بريمنر أستاذة التخطيط في جنوب إفريقيا أن المخططين والمعماريين في هذه الحقبة كانوا أدوات للدولة ليعكسوا في مخططاتهم الفكر الرسمي السائد. وقد استخدموا لأغراضهم أدوات تسميها لندساي أدوات "التحكم والإذلال". وتمثلت بعض هذه الأدوات في طريقة ترسيم الحدود والحوافز داخل الحيز المكاني الواحد، وتجميع السكان في جيوب وكنتونات والسماح لهم بالحكم الذاتي، وتهميش نشاطهم الاقتصادي الذاتي وربطه بالعمالة الرخيصة داخل أراضي الأقلية البيضاء. ثم ابتكار العديد من آليات التحكم الإداري ذات الوجهين، وجه لكل فئة: مثل قوانين البناء والتخطيط وأنظمة المرور والتصاريف وغيرها ^[٢].

وقد انعكس هذا الفكر على مستويين. الأول محلي على مستوى المستقرات والمدن حيث شكل مخططات المدن والمستقرات التي اتبعوها. ويوضح الشكل ١ التخطيط النمطي لإحدى هذه المستقرات. ويقال أن الفكر التخطيطي في جنوب إفريقيا قد تأثر كثيرا برواد التخطيط في القرن التاسع عشر أمثال إبنزيه هوارد وروبرت أوين، خاصة فيما يتعلق بفصل الأنشطة بالحواجز الخضراء والطرق (المدن الحدائقية) وتطويره ليفصل بين الأعراف. حيث استقر البيض في مناطق متميزة بينما ترك للأعراف الأخرى مناطق غير محببة معزولة عن مناطق البيض بحواجز طبيعية وصناعية تفصلهم عن بعض. و نلاحظ من المخطط كيفية محاصرة السود في المثلث الواقع بين حاجز السكة الحديد والطريق السريع مما يعني صعوبة الامتداد الأفقي في أي من الاتجاهين فلا يبقى لهم سوى الامتداد جهة حقول القصب - مصدر رزقهم، أو القبول بالعشوائيات خارج المدن.

أما على المستوى الثاني وهو الإقليمي فقد عمد المخطط العنصري في جنوب إفريقيا (وفي ناميبيا) إلى عزل السكان الأصليين في كتونات ومحميات تسمى "بنتوستانس" (Bantustans) أو "الأوطان" وتكون محاصرة من الخارج ومحكومة ذاتيا من قبل الأفارقة، فتزيل عن المحتل عبئ الإدارة وتمكنه في نفس الوقت من التحكم في نموه الجغرافي عن طريق ترسيم حدود له ومحاصرته بطرق التفافية مزودة بنقاط تفتيش وحواجز (شكل ٢)^[٢]. ونقول لينساي أن المخطط عمد إلى إعادة إحياء النعرة القبلية لدى السود بتخصيص البنتوستانس لكل قبيلة بمزايا متباينة، فبعضها له صلاحيات محدودة من الحكم الذاتي والآخر له كيان يشبه الدولة بجيش محلي ودبلوماسيين إلخ^[٢]. لكن بالطبع الكل يدور في إطار منظومة خدمية تصب في العمالة الرخيصة لدى البيض^(*).

(*) لاحظ الشبه بين هذه السياسة على سبيل المثال وبين التباين في الحالة الاقتصادية والإدارية للصفة الغربية وقطاع غزة حيث تكافئ الأولى وتعاقب الثانية.

وقد ظهر ذلك جليا في نمط التوزيع المكاني لهذه المستقرات. فنجد هذه البنوتستانات مبعثرة، مقطعة الأوصال، على أراضي غير خصبة وبدون موارد تقريبا. أما إداريا، فكانت تحكم هذه البنوتستانات مجموعة من التشريعات والقوانين المفصلة لصالح البيض ولكنها أيضا قابلة للتغيير عند الضرورة ويختار لحكمهم مواطنين سود من ذوي الولاء للبيض (**).

شكل ١. التخطيط التقليدي لمدينة جنوب إفريقيا إبان الحقبة العنصرية [٢].

والمدقق في خلاصة هذه السياسات يلاحظ أولاً أن المخطط تشعب بأيدولوجية عنصرية، وثانياً أنه تم عكسها (سواء عامداً أم لا) في عدة أدوات تخطيطية لفرض واقع سياسي يقهر السود مكانياً واقتصادياً ويضمن تفوق وسيطرة الأقلية البيضاء على المستويين المحلي والإقليمي. هذه الأدوات يمكن إيجازها فيما يلي:

١. بناء مستقرات جديدة.

٢. تحديد حيز للنمو العمراني بوسائل طبيعية وصناعية.

(**) على سبيل المثال قضية الحدود إذا ما ظهرت مناجم أو موارد اقتصادية جديدة فكان يتم تعديلها لتضم إلى المناطق البيضاء.

٣. تنظيم استعمالات الأراضي.

شكل (٢). التقسيم القبلي لمناطق السود في جنوب إفريقيا [٢]

٤. صياغة قوانين للتخطيط العمراني لا تستند إلى واقع عادل وتعديل القانون واللوائح.

٥. استخدام الحدود العمرانية بوضوح للفصل.

٦. شق شبكات للطرق تخدم فئة بعينها.

هذه الأدوات شائعة، وليست مقصورة على تخطيط عنصري أو غيره، ويستخدمها المخطط عادة لإحداث أهداف تنموية واضحة ذات مردود إيجابي واضح على المجتمع. وباستثناء النظريات الماركسية الناقدة لدور التخطيط في النظام الرأسمالي، فلم يرد - حتى فيها - وجود أهداف خفية يسعى من خلالها المخطط لتحقيق السيطرة المكانية. فهل هناك ما يشير إلى أن إسرائيل استخدمت نفس هذه الأدوات في فرض واقع يتيح للإسرائيليين تفوق وسيطرة وسياسية استراتيجية على الأرض بينما يحد من قابلية الفلسطينيين؟ وهل تنطبق حالة جنوب

إفريقيا رغم إختلاف بعض الأطر كغياب العدو الخارجي أو الهجرة من الخارج أو التنازع في شرعية الاحتلال.

يرى الباحث أن الأمر ذو شقين، أولهما يتعلق بالأهداف المؤسسية للمنظومة التخطيطية ومدى ارتباطها بالأيدولوجية للنخبة الحاكمة، والثاني مرتبط بالتطبيق العملي لتلك الأدوات ومدى وقوع الضرر والمنفعة للفئات المعنية بالدراسة. وهذا تحديدا ما سوف نتناوله بالأدلة من خلال التركيز على دراسة حالة التخطيط في الضفة الغربية المحتلة. والسبب في ذلك التركيز ليس اعترافا بشرعية احتلال باقي الأراضي بل للوضعية الخاصة للضفة حتى في شرع الإسرائيليين أنفسهم. فالضفة الغربية أراض محتلة حتى عند الإسرائيليين ولا تنطبق عليها باقي القوانين الإسرائيلية. إلا أن هذا لا يمنع أن لهم أهدافا طويلة الأجل فيها. وقد يثار تساؤل عن مدى انطباق حالة جنوب إفريقيا رغم إختلاف بعض الأطر كغياب العدو الخارجي والهجرة من الخارج والتنازع في شرعية الاحتلال. فالإجابة أن هذه المتغيرات حتما تعظم من الحاجة لفرض سيطرة مكانية فالحالة العدائية بين إسرائيل وجيرانها تستوجب أكثر تأمين عازل استراتيجي (buffer) كما اتضح من خطة ألون وتطوراتها. كما لوحظ ذلك في نظرتها لسيناء إبان الاحتلال. أما الهجرة من الخارج فترفع الحاجة لتوفير أراضي للتوطين والتنمية. والتنازع يؤدي للإسراع في فرض أمر واقع خشية أن تدور الدائرة.

٣. الضفة الغربية

سقطت الضفة الغربية والقدس في أيدي الإسرائيليين في يونيو عام ١٩٧٦. وتمتد الضفة الغربية بطول ١٣٠ كيلومترا من الشمال إلى الجنوب، وحوالي ٥٠ كيلومترا من الشرق إلى الغرب، وتبلغ مساحتها الأرضية ٥,٦٤٠ كم^٢ لا تتضمن ٢٢٠ كم^٢ من مياه البحر الميت والقدس. حدودها الشمالية والغربية والجنوبية هو

الخط الأخضر (خط الهدنة لعام ١٩٤٩). وفي الشرقية يقع نهر الأردن الذي يصب في البحر الميت، وبعده المملكة الأردنية (شكل ٣). ويمكن تقسيم الضفة الغربية - لغرض التحليل لا أكثر - إلى أربعة مناطق. ثلاثة منها شرائح طولية تمتد من الشمال إلى الجنوب، والرابعة منطقة القدس. فالشريط الشرقي يتضمّن منطقة وادي الأردن وشواطئ البحر الميت، بالإضافة إلى سلسلة المنحدرات الجبلية الشرقية التي تشطر كامل الضفة الغربية من الشمال إلى الجنوب. وتحتوي على موارد مائية وأرضية هامة. والشريط الجبلي يضم المنطقة المرتكزة على والمجاورة لقمم السلسلة الجبلية. هذه المنطقة معروفة كذلك بخط حد المياه وبها أكبر طريق (رقم ٦٠) الذي يربط العديد من المستوطنات الإسرائيلية. أما منطقة شريط التلال الغربية فتتضمّن المنحدرات الغربية للسلسلة الجبلية، وتمتد إلى الخط الأخضر غربا. ونظرا لقربه من المدن الكبرى داخل الخط الأخضر ففيه يستوطن أكبر عدد من اليهود (من بعد منطقة القدس). أما منطقة القدس فتمتد في نصف قطر عريض حول القدس الغربية ولخصائصها الفريدة تستدعي إهتماما خاصا ليس مجالها هذا البحث.

وقد بلغ عدد السكان الفلسطينيين عام ٢٠٠٥م حوالي مليوني نسمة^(*)، يتركز ٩٧٪ منهم في المدن والقرى في غرب ووسط الضفة. أكبر المدن في الفئة الحجمية الأولى هي القدس الشرقية ، ونابلس والخليل، وفي الفئة الثانية رام الله / البيرة وقلالا وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور. المدن الكبيرة الاخرى تشمل طولكرم وقلقيلية (الخط الاخضر) وجنين في الشمال. وبقية السكان يعيشون في حوالي ٤٥٠ قرية شديدة التقارب (المسافة بين مراكز القرى لا تزيد عن ٣,٥ كلم في المتوسط). معظم القرى تنمو نموا سريعا في عدد السكان في السنوات الأخيرة، وكلها تحيط بها أراض يملكها ويزرعها أهالي القرية. ويزيد الفلسطينيون سنويا

(*) طبقا للإحصاء ٢٠٠٥م للجهاز الفلسطيني للإحصاء ، وهو ما تشكك فيه السلطات الإسرائيلية وتعتبره مبالغاً فيه.

بمعدلات نمو عالية جدا تصل إلى ٣,٥٪ سنويا. مما يعني أنه حتى لو انخفض هذا المعدل ولم يدخل فيهم 'العائدون من الشتات' الفلسطيني، فيتوقع أن يزيد عدد السكان بمقدار الثلث في غضون ١٠ سنوات. لذا فإن التكديس السكاني في القرى وفي مخيمات اللاجئين وفي المدن مرتفع جدا.

شكل ٣. خريطة الضفة الغربية.

وفي الوقت الذي زادت فيه أعداد الفلسطينيين منذ الاحتلال بحوالي سبعة أضعاف، إلا أن الأراضي المتاحة لهم للبناء والتوسع بقيت تقريبا كما هي^[٤]. وعلى النقيض، فقد انتزع الإسرائيليون حوالي ٦٠٪ من أراضي الضفة ليستوطن عليها عدد لا يزيد عن ربع السكان الفلسطينيين ويحجزوها لنموهم "الطبيعي" والذي في الأساس لا تتجاوز نسبته ٢٪ على أعلى تقدير. وعليه فإن كل مستوطن

إسرائيلي يأخذ (من حيث المساحة) مكان ٤٠ فلسطيني اليوم، وسوف يأخذ مكان ٦٤ فلسطيني بعد ١٥ عاما.

هذا الوضع الظالم لم يكن فقط وليد سلطة احتلال قهري. ولكن المثير أنه وضع تأصل تخطيطيا وتشريعيا وإداريا على مر السنوات حتى بات وكأنه وضع شرعي وقانوني - بل وبديهي - يصعب مناقضته حتى أن المسؤولين يكادون يعتبرونه من المسلمات غير القابلة للنقاش وعلى الفلسطينيين أن يعدلوا من طريقة فكرهم! فوزير الداخلية الإسرائيلي (Abraham Poraz) مثلا يرى أن المشكلة أصلا باتت في العرب: "...يجب أن نبدأ بتعليم وتوعية الجمهور العربي (الفلسطيني) بالبناء المرتفع. نحن نعيش بشكل مباشر في بلد صغير ومزدحم. وأنا أراهم في البلدان العربية الأخرى يبنون مبان عالية، فليس هناك وجوب لأن يسكن كلّ عربي في فيلا!"(*) بينما المستشار القانوني للعقيد (Shlomo Politus) يصرح بأنه عمليا، هذه لم تعد قضية. لن يكون هناك المزيد من رخص البناء للفلسطينيين"(**).

ومن هذا المدخل يثير التساؤل حول كيفية تحول وضع مكاني غير متزن بوضوح وبناقض كافة الأسس التخطيطية المعروفة إلى حالة تبدو مستقرة ولها مرتكزات تخطيطية.

تطور التخطيط في الضفة الغربية

تعكس الخريطة الحالية للضفة الغربية التحول الجذري الذي حدث للمنطقة نتيجة لأربعين سنة من الإحتلال الإسرائيلي. هذا التحول نتج عن خلاصة العديد

(*) وزير الداخلية الإسرائيلي Abraham Poraz في ٢١ يناير ٢٠٠٤ نقلا عن المصدر السابق. طبعا على الفلسطينيين أن يعيشوا كأشقاؤهم في عيش وعشوائيات وعلى اليهود القادمين من أوروبا أن يعيشوا في منتجعات كما هو واضح من النمط العمراني للمستوطنات!

(**) المستشار القانوني للعقيد Shlomo Politus حول المنطقة C متحدّثا للجنة القانون والعدالة في البرلمان الإسرائيلي في ١٣ يوليو ٢٠٠٣. نقلا عن منظمة العفو الدولية ٢٠٠٤

من الخطط الإستيطانية الإقليمية والمحلية المدعومة بعشرات التشريعات واللوائح التي تجيز وتذلل بطريقة منظمة عملية تقسيم الضفة الغربية لمناطق بها عشرات المستوطنات الصغيرة المبنية على مساحات هائلة ومتصلة بعضها البعض و"إسرائيل"، بواسطة شبكة معقدة من الطرق، تعزل وتحاصر المناطق الفلسطينية. ورغم أن الوضع لم يكن قطعاً وليد ليلة وضحاها، ولا نتيجة لأمر عسكري مباشر إلا أنه بالفعل تم استخدام تدريجي لأدوات تخطيطية شائعة لإعادة رسم خريطة للمنطقة يبدو من خلالها صورة يصعب أولاً عكسها (ما قبل الاحتلال)، وثانياً وفي نفس الوقت وكأنها نتاج لفكر تخطيطي منطقي يفرض على الأقل احترامه.

بداية - وعلى عكس ما هو متداول عربياً - لم تكن الضفة الغربية ضمن حدود المخططات الأولية لمؤسسي الدولة. حتى أن بن جوريون كان أكثر من راض بنتيجة حرب ١٩٤٨م التي ضمنت لإسرائيل مساحة أكبر من حدود قرار التقسيم. ثم كانت حرب عام ١٩٦٧م ووجد الإسرائيليون أنفسهم أمام غنيمة لم يعدوا لها. فأثناء الشهور التي تلت الحرب لم تكن لدى الحكومة الاسرائيلية أي سياسة واضحة بخصوص المستوطنات في الضفة الغربية. وكان الرأي الأولي لأغلب أعضاء الحكومة أن تستخدم هذه الأرض كورقة مساومة في المفاوضات المستقبلية. ووفقاً لذلك، فقد عارضوا أية خطط لتأسيس مستوطنات في هذه المنطقة. ولكن سرعان ما تلاشى هذا الرأي تحت وطأة الضغوط التي مورست من مختلف مجموعات الضغط الدينية والسياسية وأصحاب المصالح، حتى أنشأت "Kfar Etzion" - أول مستوطنة اسرائيلية- في الضفة الغربية في سبتمبر ١٩٦٧م.

وقد ساعد التطرف الديني في تنامي نفوذ أصحاب هذا الرأي في استغلال الضفة المحتلة في الاستيطان. فقد فسر نصر إسرائيل في حرب ١٩٦٧م لدى

بعض الدوائر اليمينية بصورة دينية على أنه "بداية الخلاص" الموعود به في التلمود ويُوفّر فرصةً لتحقيق وعد "إسرائيل الكبرى". ثم تكونت في عام ١٩٧٤م جماعة "كتلة المؤمنين" تحت القيادة الروحية للحبر يهودا كوك. وكان الهدف الفوري للحركة أن تجبر الحكومة على تأسيس مستوطنات منتشرة على قدر الإمكان على أكبر جزء من الضفة :

"إن سيطرتنا على المنطقة لا يعتمد فقط على عدد السكان ولكن أيضاً على مساحة المنطقة التي يُمارس فيها هذا الحجم السكاني بصماته وتأثيره"^[٥].

ونلاحظ من هذا هدفين أساسيين للسيطرة المكانية وهما الكمي والنوعي المتمثلين في تعظيم عدد اليهود المستوطنين (الموالين أيولوجيا للفكر الصهيوني) وبسطهم على أكبر مساحة ممكنة في مواقع استراتيجية. قد نتج عن هذا التصور وضع عدة خطط (يصعب تسميتها تنموية) يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

خطة ألون ١٩٧٠م

كان الهدف الأولي لخطة ألون إعادة رسم حدود دولة إسرائيل لتتضمن الضفة الغربية أو "وادي الأردن وصحراء يهودا" كما أطلقوا عليها. الأمر الذي - في رأيه - كان ضروريا لضمان أمن إسرائيل. فدعت الخطة إلى محور من المستوطنات الإسرائيلية الحدودية في أقصى شرق الدولة يضمن "حضور يهودي مؤثر" ويشكّل خطوة تمهيدية لضم هذه المناطق رسمياً. كما أوصت خطة ألون أيضاً بأنه - بقدر الإمكان - يجب تفادي إلحاق المناطق السكانية الفلسطينية الكثيفة شكل ٤.

وقد تعددت صياغات هذه الخطة عدّة مرات. وبالرغم من أنها لم تعتمد رسمياً، إلا أنها وفرت قاعدة لتخطيط العديد من المستوطنات التي أسست في الضفة الغربية حتى عام ١٩٨٨م.

وبوصول الليكود إلى السلطة في ١٩٧٧ م، كان هناك حوالي ثلاثين مستوطنة يسكنها ٤٥٠٠ إسرائيلي في الضفة الغربية (ماعدا القدس الشرقية). أغلب هذه المستوطنات أسست في المناطق التي حددتها خطة ألون للإلحاق بإسرائيل، والباقي اسستها "كتلة المؤمنين" خارج هذه المناطق. وقد تم تجاهل خطة

ألون أثناء حكومات الليكود (١٩٧٧-١٩٨٤م)، حيث ركزت الجهود في أجزاء أخرى من الضفة الغربية. ثم عادت خطة ألون مرة أخرى لتشكّل جزء من السياسة الرسمية تحت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة شمعون بيريز وإسحاق شامير (١٩٨٤-١٩٨٨م) لتحقيق هدف (خطة المائة الألف) (*).

خطة دروبلس ١٩٧٨م

تمخض مجئ حكومة الليكود في عام ١٩٧٧م إلى تبني الحكومة لخطة جديدة للاستيطان في الضفة الغربية كان المخطط الرئيس لها "متياهو دروبلس" رئيس شعبة المستوطنات بالمنظمة الصهيونية العالمية. وقد تناغمت هذه الخطة بشكل واضح مع تطلعات حركة جوش إيمونيم من حيث الانتشار. فقد عكست هذه الخطة انحسار المخاوف الخارجية والتركيز على العامل الديموجرافي الفلسطيني وما يمثله من تهديد للعمق الداخلي. فعمدت إلى رسم مجموعة من الكتل الاستيطانية الإسرائيلية على أعلى قمم التلال الغربية للضفة المطلّة على المدن الفلسطينية الكبرى، تهيمن عليها استراتيجياً وتطوقها. وكان الفكر السائد لها أن أي غياب مكاني إسرائيلي في مناطق النمو الفلسطيني يعني ترك فراغ حيوي لنمو الفلسطينيين يعيق السيطرة الإسرائيلية المطلقة المستقبلية لهذه المناطق شكل ٥.

"إنّ الحضور المدني للجانّيات اليهودية حيوي لأمن الدولة [...] لا ينبغي أن يكون هناك أدنى شكّ بخصوص نيتنا الاحتفاظ بمناطق يهودا والسامرة إلى الأبد [...] وإنّ أفضل طريق والأكثر فاعلية لإزالة أية ذرة شكّ بخصوص هذه النية هو الاستيطان السريع في هذه المناطق" [٦].

(*) خطة أعدتها وزارة الزراعة والمنظمة الصهيونية العالمية في بداية عام ١٩٨٣م عام للمستوطنات في الضفة الغربية تتطلّع لجذب ٨٠,٠٠٠ مواطن إسرائيلي بحلول العام ١٩٨٦م، ليصل عدد السكان اليهود (ماعدا القدس الشرقية) إلى ١,٠٠٠,٠٠٠.

خطة شارون ١٩٨١م

كان أرييل شارون - وزير الزراعة آنذاك - متأثراً بتجربته الشخصية في اختراق الدفاعات الخطية (كالثغرة في عام ١٩٧٣م) وبالتالي كان مناقضاً لخطة ألون التي تركز على حماية الحدود بالمستوطنات. فقام بوضع خطه حملت اسمه. وطبقاً لمفهومه العسكري وخلفيته التخطيطية، يستحيل الدفاع عن خط، إذ بمجرد اختراقه من أي نقطة يصبح بلا فائدة. ويدل على هذا بما حدث لجميع الخطوط الدفاعية في العالم وآخرها خط بارليف. أما حله فكان يعتمد على زرع عمق الضفة الغربية بمستوطنات اختيرت مواقعها بعناية وترتبط ببعضها البعض بشبكة من الطرق السريعة لتسهيل الحركة بينها وبين عمق "إسرائيل" (أي أرضي عام ١٩٤٨م). وتمثلت المعايير في اختيار موقع المستوطنة وتشكيلها، بحيث تحتل القمم وتطل على التجمعات السكانية الفلسطينية وتنتج لتكشف أي حركة على الطرق من موقعها الإطلالي الكاشف^(*).

والمتمعن في خريطة شارون، يلاحظ أنها تأخذ شكل حرف (H). فلا يبقى سوى عدد صغير من الجيوب الفلسطينية التي لم يعيقه عن ضمها سوى كثافة الفلسطينيين بها. فمثله مثل ألون ودروبلس، من جهة السيطرة والحصار، شكل ٦. هذه الخطة والتي وإن لم تلزم الحكومة، ألزمت وزارته، وبالتالي كان لها تأثير على أرض الواقع. وتتبع قوة الوزارة التنفيذية من سيطرتها على إدارة الأراضي الإسرائيلية والتي تسمى "أراض الدولة". ولذا فقد تركّزت الجهود على تأسيس المستوطنات على المنحدرات الغربية لسلسلة الجبال المركزية للضفة الغربية. وقد عكست هذه الجهود قناعة شارون بأهمية منع خلق كيان فلسطيني متصل على جانبي الخط الأخضر، يؤدي في نهاية المطاف إلى إتصال منطقة غرب جنين ونابلس، وشمال رام الله، بالجاليات الفلسطينية ضمن حدود ١٩٤٨م مثل أم الفحم وكفر قاسم^[٧].

(*) انظر كتابات إيال وايزمان (Eyal Weizman) في هذا الصدد والتي يطلق عليها "سياسة الرأسيات" (politics of verticality).

والمشترك من تحليل هذه الخطط الثلاث على اختلافها يلاحظ وضوح العزم على تحقيق ما يلي:

١. تأمين الجانب الشرقي "للدولة" كهدف استراتيجي باستزراع غابات سكانية من المستعمرات اليهودية.

٢. تفتيت وعزل وتقويض التجمعات السكانية الفلسطينية بشتى الطرق والمسميات لوأد أي أمل في قيام كتلة عمرانية متجانسة يمكن أن تشكل نواه دولة مستقبلية.

٣. قطع الطريق أمام أي تواصل بين عمران الفلسطينيين في أراضي ١٩٤٨ و١٩٦٧م.

٤. السيطرة على مصادر المياه.

٥. السيطرة الاقتصادية على الفلسطينيين بجعلهم تابع مهمشة في دورة الاقتصاد الإسرائيلي يعتمدون على المحتل في كل مراحل الكسب بدءا من منافذ التسويق وحتى في مجرد التصريح اليومي بتنقلهم من مقر سكنهم إلى مقر رزقهم.

٦. محاصرة القدس الشرقية تماما.

وفي المقابل تسعى تلك الخطط على الجانب الإسرائيلي إلى:

١. ربط مناطق المستعمرات جيدا سواء بعضها ببعض أو بأراضي ١٩٤٨م بغض النظر عن التكلفة أو الجدوى الاقتصادية.

٢. ضمان تواصل أكبر كتلة عمرانية استيطانية ممكنة.

٣. ربط المستوطنات بمقر العمالة بأقصر وأسرع وأمن شبكة طرق.

٤. محاصرة مصادر المياه والثروات الطبيعية.

٤. تلاحم التخطيط مع الأيدولوجية السياسية الإسرائيلية

تتجلى أولى حلقات تفسير هذه الخطط من خلال ملاحظة إقحام التخطيط في عملية السيطرة المكانية في حالة جنوب إفريقيا. وهو ما نراه في تلاحم التخطيط مع الأيدولوجية السياسية وقربه من مركز صناعة القرار. وفي هذا الإطار يقول "Sharon Rotbard" أن "العمارة والتخطيط في إسرائيل ما هما إلا استمرار للحرب من خلال وسائل أخرى" بل أنه يزيد على ذلك، فيقول: "إن كل عمل معماري في إسرائيل هو في حد ذاته عمل صهيوني"^[٨]. فقد حدث تزواج بين النظرية الفكرية التخطيطية والسياسية في إسرائيل منذ نشأتها. واحتل التخطيط مكانه في عقل مؤسسي الدولة بدءاً من هرتزل وحتى شارون^(*). فقسم التخطيط بدأ كجزء من وزارة العمل والبناء ثم سرعان ما صار تابعا لمكتب رئيس الوزراء مباشرة في حكومة بن جوريون. وكان ومن فرط اقتناعه واهتمامه بالتخطيط أن خصص ١٢ ساعة أسبوعيا للاجتماع بلجنة التخطيط (مقارنة بـ ١١ ساعة كان يخصصها للجنة الأمن القومي). ويرى "Zvi Efrat" أن هذه التبعية استمرت بصورة مختلفة - ليست بمباشرة عهد بن جوريون - ولكنها عادت مرة أخرى في عهد شارون حتى أنه أوشك على إعادة تفعيل قسم التخطيط التابع لرئيس الوزراء قبل دخوله في الغيبوبة.

ومن المعروف أن آريل شارون نفسه كان مخططا عمرانيا، إذ أنه خريج مدرسة الباهواوس الألمانية عام ١٩٢٨م. ورأس أول فريق عمل قام بوضع الخطة المكانية الوطنية لإسرائيل. وكانت القضية التخطيطية الأساسية عندئذ هي كيفية تحريك جموع المستوطنين الوافدين بعيدا عن المدن الثلاث الرئيسية لملئ الفراغ المكاني الناتج عن نزوح السكان العرب وتأکید التواجد اليهودي على كافة الأراضي

(*) يصرح هرتزل في كتابه "الدولة العبرية" بأن "كل شيء يجب أن يعد له مقدما. وفي تفصيل الخطة يجب أن يشارك في وضعها أبرز العقول وفي كل مجالات العلوم الاجتماعية والطبيعية والتقنية - وينبغي توظيف كل الاختراعات والتقنيات الموجودة. وحتى تلك التي لم توجد بعد. وذلك حتى يمكن احتلال الأرض وبناء الدولة".

المحتلة حديثاً. وقد تأثر شارون كثيراً بعدة أفكار منها نجاح النموذج الستاليني في روسيا مما دفعه للاقتناع بأهمية التركيز على التنمية الريفية والتجمعات متوسطة الحجم. ورغم بديهية هذا المخطط وبساطته، فإنه -من فرط انتشاره وحاجة التنفيذيين الإسرائيليين لأي إطار عمل- قد أصبح المسودة التي بنيت عليه معظم التنمية في إسرائيل حتى وقت قريب.

والحقيقة إن بعضاً من المخططين المنصفين الإسرائيليين قد نقد إقحام التخطيط العمراني ودوره على خلفية أيولوجية صهيونية. منهم على سبيل المثال "Yiftachel" الذي يرى أن المخططات والسياسات العمرانية أصبحت كثيراً ما تناقض الدور الشائع والمثالي لها من دفع عجلة التنمية مع مراعاة المساواة والعدل والمصلحة العامة^[٩]. و "Efrat Zvi" الذي يرى أن التخطيط في إسرائيل كان منذ نشأة الدولة معملاً تجريبياً نتج عنها تشوهات أدت إلى ظهور فكر الضواحي المتمثل في الاستيطان في الضفة الغربية. ومنهم "Weizman"، حيث فضح الدور الذي يلعبه التخطيط، إذ يعرض كيف تحول التخطيط إلى أداة سياسية في أيدي الدولة العبرية. تنفذ من خلاله مخططاتها التوسعية. فيعرض مع "Segal" في كتابهما كيف أن الاستخدام الاستراتيجي للمكان بأبعاده الثلاثة أداة للسيطرة تستخدمها إسرائيل ببراعة من خلال التخطيط^[١٠]. إلا أن أهم من ناقش هذه القضية كان "Oren Yiftache" الذي يرى أن السيطرة قد أصبحت هدفاً وجزءاً أساسياً من حركة بناء الدولة منذ نشأتها، حيث لعبت عملية تطوير المناطق الحدودية دوراً حيوياً في خلق "حدود داخلية آمنة" من خلال أربعة عناصر هي إضعاف مصادره الحيوية وتحجيم نموه السكاني، وتطويره بالمستوطنات اليهودية والتلاعب بحدوده التخطيطية والإدارية^[١١].

ومن هذه العناصر يمكن قراءة أهم الأهداف المرجوة من السعي لتحقيق السيطرة المكانية باستخدام التخطيط.

شكل ٧. خريطة الضفة الغربية بعد ٤٠ سنة من الاحتلال [١٢].

٤. الأدوات التخطيطية المستخدمة في الضفة الغربية المحتلة

قبل استعراض تلك الأدوات ينبغي قراءة انعكاسات آخر وضع تفاوضي بين الفلسطينيين والإسرائيليين على خريطة الضفة، ألا وهو اتفاقية أوسلو المبرمة عام ١٩٩٤م. رغم أن تلك الاتفاقية قد تم تجاوزها فعلياً منذ اجتياح شارون لكافة الأراضي الفلسطينية بعد انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م، إلا إنها مازالت تبلور بصورة تخطيطية الصراع بين الطموحات الفلسطينية وواقع المشروع الصهيوني في الضفة على الأرض.

باختصار، فقد قسّمت اتفاقيات أوسلو الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: مناطق A و B و C. وأعطيت السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية الشؤون المدنية (كالصحة والتعليم ورخص البناء) في المناطق A و B التي تغطي فقط ٤١٪ من أراضي الضفة الغربية (وتحتوي على ٩٧,٦٪ من السكان الفلسطينيين)، بينما احتفظت إسرائيل بمسؤولية الشؤون المدنية والأمن في المنطقة C (مما يعني فعلياً

استمرار احتلالها)، والتي تغطي ٥٩٪ من الضفة الغربية وتضم أغلب الأرض الفلسطينية الخالية من السكان، كما تضم المستوطنات الإسرائيلية والطرق الرئيسية. ومناطق A و B ليست متاخمة ولا متصلة ولكنها ممزقة إلى حوالي ٢٢٧ جيبا منفصلا كل محاط بالمنطقة C، تحت سيطرة وسلطة الجيش الإسرائيلي (شكل ٧).

ففي واقع الأمر أن الأدوات التخطيطية الإسرائيلية ما زالت مستخدمة في أكثر مناطق الضفة. والأطر الموضوعية لها تطبق على الفلسطينيين والإسرائيليين ولكن ليس على حد سواء. ونستعرض هنا على وجه المقارنة تلك الأدوات المستخلصة من حالة دولة جنوب إفريقيا وتستخدم أيضا في الضفة الغربية المحتلة.

١ - الأدوات العمرانية

١-١ المستقرات العمرانية الجديدة (المستوطنات)

تمثل حالة المستوطنات الإسرائيلية نموذجا فريدا من نماذج المستقرات العمرانية الجديدة. فهي تجمع بين العشوائية والحرفية، وتعكس أنماطا من الأيدولوجية تتأرجح بين الاشتراكية والرأسمالية. ومصممة لتخدم أغراضا أغلبها سياسي وعسكري. فهي حرفية لأن بعضها يخطط رسميا من قبل الدولة وطبقا لمخططات إقليمية ومحلية محكمة ويقاوم عليها أبرع المخططين اليهود. وعشوائية لأن بعضها يؤسس خلسة من قبل المستوطنين - ثم يعترف بها لاحقا في مساومات الانتخابات السياسية. وتعكس نمطا اشتراكيا لأن كثير منها صمم على أرضية فكرية زراعية تعاونية (كالكيوتز) والآخر على فكرة الضواحي الأمريكية (suburbia). وتصميماتها مدنية على أحدث الطرز وعسكرية ليؤمن تصميمها أقصى حماية وتغطية لوحداثها بعضها البعض. ويعرف من مبادئ تخطيط التجمعات العمرانية الجديدة أنها تستند إما لجدوى اقتصادية أو لاستيعاب حاجة ديموجرافية. أما في الحالة الإسرائيلية فكان الهدف الأساسي لها سياسي كما يؤكد

"Weizman" و "Yiftachel" و "Kallus و Yone" وغيرهم. وقد لعبت المستعمرات الإسرائيلية دوراً أساسياً في منظومة السيطرة المكانية منذ عام ١٩٦٧، كما استعرضنا من الخطط الثلاث الموضوعة. ففي خطة ألون مثلاً كانت تهدف لتأمين الحدود الشرقية وبسط الوجود اليهودي على أكبر قدر من الأرض. وبزوال التهديد الخارجي، تحول التركيز على تطوير وتحجيم النمو العمراني الفلسطيني. ثم مع بزوغ مخاطر التمرد الفلسطيني الداخلي (الانتفاضات والعمليات التفجيرية)، استخدمت المستوطنات لمراقبة التجمعات الفلسطينية وكنقاط تموين وإمداد للجيش في قمع ومحاصرة واحتلال المدن الفلسطينية.

ونفصيل مسألة المستوطنات يتم من خلال ثلاثة محاور وهي كمية ونوعية ومكانية.

من ناحية الكم، فقد اقيم منذ عام ١٩٦٧م وحتى عام ٢٠٠٥م حوالي ١٣٥ مستوطنة رسمية إسرائيلية في أراضي الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية). وتسمى "رسمية" لأن وزارة الداخلية الإسرائيلية قد صرحت بها. إلا أن هناك أكثر من مائة مما يطلق عليه "البؤر الاستيطانية" والتي تعد غير رسمية. هذا على الرغم بأن عدد من هذه "البؤر" يعتبر مستوطنات كاملة بكل معنى الكلمة شكل ٨.

شكل ٨. تطور عدد المستوطنات في الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٨م حتى ٢٠٠٥م و محاور نموها.

أما من ناحية النوع، فالمستوطنات مقسمة على أساس هيكلها الاجتماعي إلى مستوطنات تعاونية ومستوطنات الجمعيات و حضرية وريفية منتظمة (شكل ٩).

• المستوطنات التعاونية وتمثل حوالي ٢٣٪ من المستوطنات مقسمة إلى ثلاثة نماذج واضحة - وهي الكيوتز، والموشاف والموشاف التعاونية. وأهم ما يميز هذا النوع من المستوطنات هو قاعدتها الزراعية. وقد أسست أثناء السبعينيات في المناطق المحددة لها طبقاً لخطة ألون. وتعد هذه المستوطنات النماذج الكلاسيكية لحركة العمل الصهيونية. وعلى أية حال، فقد بهتت هذه الفروقات منذ التسعينيات بسبب الأزمة الاقتصادية وتشعبت قاعدتها لتشمل الصناعة والسياحة.

• مستوطنات الجمعيات وتمثل حوالي ٥٠٪ من المستوطنات أغلبها في الشريط الجبلي والقدس. على عكس المستوطنات التعاونية، فهذا النوع بدأ خصيصاً للمناطق المحتلة، وبالتحديد كمبادرة من "جماعة المؤمنين". والإطار القانوني لها هو جمعية تعاونية مسجلة رسمياً تدار من قبل جمعيه عمومية و عادة تحتوي من ١٠٠-٢٠٠ عائلة. ومعايير قبول أعضائها صارمة (تتشابه في هذا مع الكيوتز والموشاف) تتقرر عضويتهم بعد إجراءات تصفية محددة بقرار من الجمعية العمومية لضمان تجانس سكانها وانتمائهم الأيدولوجي. أغلب أعضاء هذا النوع من الطبقة المتوسطة من ذوي الياقات البيضاء يعملون في المدن القريبة.

• المستوطنات العادية الحضرية والريفية وتمثل حوالي ١٨٪ و ٩٪ من المستوطنات على التوالي^(*). هذه المستوطنات ليس لها إجراءات خاصة للعضوية وتدار من قبل المجالس المحلية المنتخبة من سكانها. كقاعدة عامة، كلما كان عدد سكان المستوطنة أصغر كلما كان التجانس أعظم بين أعضائها (من الناحية الدينية والمستوى الاقتصادي، والمنشأ).

(*) يعرف المكتب المركزي للإحصائيات المستوطنة الحضرية بتلك التي يزيد عدد سكانها عن ٢,٠٠٠ نسمة، والريفية ما أقل من ذلك.

ويوضح الشكل ٩ التالي أمثلة مختارة لأنواع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

مستوطنة نآل
المنطقة: راماله
عدد السكان ١٥٠
سنة الإنشاء
الارتفاع عن سطح البحر: ٤٣٠
النوع: جماعية
المخطط: إدارة تخطيط المستوطنات

مستوطنة إيلي
المنطقة: نابلس
عدد السكان ٢٥٠٠
سنة الإنشاء ١٩٨٤م
الارتفاع عن سطح البحر: ٧٠٠
النوع: جماعية
المخطط: إدارة تخطيط المستوطنات

مستوطنة أورانيت
المنطقة: جنين
عدد السكان ٥٠٠٠
سنة الإنشاء ١٩٨٥
الارتفاع عن سطح البحر: ١٤٠
النوع: مجلس محلي

مستوطنة بتزآل
المنطقة: وادي الأردن
عدد السكان ٣٠٠
سنة الإنشاء ١٩٧٠
الارتفاع عن سطح البحر: - ٢٤٥
النوع: موشاف

شكل ٩. أمثلة مختارة لأنواع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية^{١٠}.

وأخيرا وليس آخرا قضية المكان. فبالرغم من تباين أنواع ومرجعيات تلك المستوطنات، فاختيار الموقع الدقيق لكثير من تلك المستوطنات لم يكن عشوائيا وإنما عسكريا بالدرجة الأولى، كما أوضح "Weizman" ولخصها في عبارة "عمارة القمم" حيث يختار الموقع علي قمم التلال والجبال بإطلاله كاشفة لحركة الفلسطينيين. كما اختيرت مواقعها لتحرم الفلسطينيين من مصدرين حيويين وهما الأرض والماء، خاصة في وادي الأردن الذي يحتوي على تلك الموارد الحيوية. ويبدو من نمط توزيع المستوطنات أنها تتبع مبدأ الانتشار المكاني، فعلى الرغم من أن المسطح المبني للمستوطنات لا يزيد على ٣٪ من مساحة الضفة، إلا أنها تسيطر على حوالي ٤٢٪ منها، أي على ٣٠ ضعفا حاجتهم الفعلية "للتوسع المستقبلي". هذا يشير إلى علاقة سياسة النمو المنتشر بالسيطرة المكانية. وهي السياسة التي يقدر تكلفتها مركز البحوث الإسرائيلية للشئون الاقتصادية والاجتماعية بأكثر من ١٤ بليون دولار (أي ما يساوي ٣٥ ألف دولار لكل مستوطن).

١-٢ المخططات العمرانية

توضح المخططات العمرانية التوزيع المكاني للأنشطة المختلفة وتحدد مناطق النمو لاستيعاب الزيادة السكانية. وفي إطارها الخارجي تحدد النطاق العمراني للنمو، فتزداد أهميتها بكونها المرجعية القانونية الوحيدة في الفصل فيما هو بناء قانوني أو غير قانوني. وهنا تحديدا تلعب المخططات العمرانية مع شريكها المستوطنات دورا مهما في منظومة السيطرة المكانية. فإذا مثلنا المستوطنات على أنها نقاط التحكم (control points) التي تقف وتراقب مفاصل الحركة وتحدد شكل الانتشار المكاني، فالمخططات تكون بمثابة المضلعات المتروكة لتجميع السكان (polygons) كما كان الحال في بنتوستانات جنوب إفريقيا ومحميات الهنود الحمر في أمريكا.

ومن المعروف أن مصداقية المخطط تنبع من حداثة متضمناته وملائمته للواقع، حتى صار التحديث كل ٥ سنوات مثلاً عرفاً وقانوناً من بديهيات المخططات العمرانية. وعليه فكانت الأداة الأساسية الإسرائيلية للتلاعب في التخطيط الإقليمي (الذي هو أساس أية مخططات أخرى) هي ببساطة "الامتناع عن التخطيط"! فأخر مخطط إقليمي معتمد للضفة الغربية وحتى تنفيذ اتفاقيات أوسلو كان هو الموضوع عام ١٩٤٠م! فإذا كانت المخططات الإلزامية التي رسمت عام ١٩٤٢م للمستويات الأدنى غير مناسبة عندئذ لأنها خططت إبان الاحتلال البريطاني، فهي قطعاً لم تعد صالحة اليوم. وأحد الأسباب الرئيسية لهذا هو التباين الشديد بين حجم السكان حينها وحجمه اليوم. فالمناطق التي كان يسمح بالبناء فيها عموماً هي تلك المتاخمة للكتلة المبنية، وتلك سرعان ما نفذت. في حين أن معظم مساحة الضفة الغربية مصنفة كمناطق زراعية أو محميات طبيعية يحظر البناء فيها^(*). أضف إلى ذلك أن أصغر قطعة أرض مصرح للبناء عليها هو ١٠٠٠ متر مربع وغير قابلة للتقسيم. وبالطبع هذا لم يعد يتناسب مع التكديس السكاني الحادث اليوم والمصحوب بحظر البناء خارج الكردون. وكان أن قام الجهاز المركزي للتخطيط الإسرائيلي عام ١٩٩١م بترسيم الحيز العمراني لأربعمائة قرية عام ١٩٩١م مما نزع الشرعية عن أي بناء خارجها منذ ذلك الحين وأعطى المبرر لرفض أي تصريح بناء خارجه^(*). و تنطبق نفس هذه القيود أيضاً على القدس الشرقية^(**).

(*) وقد استمر هذا الوضع حتى بعد تنفيذ اتفاقية أوسلو في المناطق (ج). كما أن الحيز العمراني للكتلة المبنية يكاد يتطابق مع حدود المناطق (أ) و(ب) مما يعني أن التوسع العمراني يقع في منطقة (ج) أي تحت النفوذ الإسرائيلي المباشر. (بتسليم ٢٠٠٢).

(**) صنف المخطط الموضوع للأحياء العربية في القدس الشرقية طبقاً لبتسليم ٢٠٠٢ حوالي ٤٠٪ من الأراضي الصالحة للبناء داخل المدينة على أنها "مناطق مفتوحة" يحظر البناء فيها، مما يعني فعلياً أن الامتداد الوحيد الممكن (وليس من الضروري أن يكون مصرحاً به) هو الرأسي. أو سياسة التكتيف.

ويوضح جدول ١ التباين الشديد في الكثافة السكانية بين السكان الفلسطينيين وسكان المستوطنات الإسرائيليين من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٢٠م بفرض استمرار الأوضاع الراهنة.

جدول ١. التباين في الكثافة السكانية بين الفلسطينيين والمستوطنين من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٢٠م.

السكان الفلسطينيون			سكان المستعمرات الإسرائيلية		
السنة	السكان* (بالمليون)	معدل النمو	الكثافة ش/كم ^٢	السكان (بالمليون)	معدل النمو** ش/كم ^٢
٢٠٠٥	٢	٣,٢٪	٩٠٣	٠,٤٤	١,٣٪
٢٠١٠	٢,٣٤	٣,٠٪	١٠٥٧	٠,٤٧	١,٢٪
٢٠١٥	٢,٧٤	٢,٩٪	١٢٣٧	٠,٥٠	١,٢٪
٢٠٢٠	٣,٢١	٢,٨٪	١٤٤٨	٠,٥٣	١,١٪

* أخذ عدد السكان ومعدل النمو من التعداد الفلسطيني لعام ٢٠٠٥ والمساحة المحسوب لها الكثافة مناطق أ+ب
** أخذت التقديرات المتوسطة لمعدلات النمو طبقاً لمركز الإحصاء الإسرائيلي

فالواضح أن حوالي مليوني نسمة فلسطيني (مقابل أقل من نصف مليون مستوطن) يقطنون منطقة تكاد تتساوى مع مساحة المناطق المحجوزة للإسرائيليين. هذا على الرغم من أن المناطق المصنفة أ+ب لم تعد تخضع فعلياً للسلطة الفلسطينية بعد الاجتياح الإسرائيلي لمعظم مناطق الضفة عام ٢٠٠٣م. ولكن على أية حال فلو افترضنا تجميد بناء المستوطنات ومنع الهجرة إليها مع استمرار معدل النمو الطبيعي للفلسطينيين، فسوف تبلغ الكثافة الفلسطينية ٦ أضعاف الكثافة في الأراضي المحجوزة لليهود في الضفة الغربية عام ٢٠٢٠م! هذا التزاحم بالطبع لن يتوقف فقط عند حدود المأوى، بل سوف يعني فعلياً تدهوراً شديداً في المرافق الاقتصادية (من صناعة وزراعة إلخ) مما يعني انهيار تام للبنية المجتمعية للفلسطينيين. هذا الوضع سوف يحدث ببساطة لأن الأرض المتروكة للنمو الطبيعي للفلسطينيين لا تكاد تتوازي مع تنامي حاجتهم إليها، خصوصاً على طول شريط التلّ الغربي. فحدود تلك المناطق تكاد تتماثل مع حدود الكتلة المبنية للتجمعات الفلسطينية. فأغلب الأرض المتوفرة للبناء على حافات القرى تقع ضمن

المنطقة (C). أي على الرغم من أن سلطة البناء والتخطيط حوّلت إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، فهو نقل لصلاحيه بلا معنى.

١-٣ تنظيم استخدامات وملكية الأراضي

تؤثر استعمالات الأراضي على قابلية استغلال الموارد حيث تتحكم في نوع النشاط المصرح به ومن ثم درجة استغلاله واستفاده للموارد الطبيعية. فإذا أضفنا له بعد الملكية (من ناحية عام أو خاص)، فإننا نصبح أمام ثنائي فعال في بسط السيطرة على المجال الحيوي لحياه البشر. وهنا تستخدم تلك الأداة في إطار السيطرة المكانية بحرمان الشعب الفلسطيني من مصدرين حيويين هو في أمس الحاجة إليهما: الأرض والماء. خاصة في وادي الأردن الذي تحتوي على تلك الموارد الحيوية. وقد ابتكر النازيون سابقا مصطلح "مجال العيش" أو "Lebensraum" واستخدموه لتبرير احتلال مساحات شاسعة من أراضي الآخرين بحجة استخدامها مستقبلا في التوسع الأفقي "لجنسهم الراقي". وفي الحالة الاسرائيلية فقد اختزنت إسرائيل أجزاء كبيرة من الأراضي وحظرت استخدامها على الفلسطينيين من خلال إطارين للتحكم في استخدام الأراضي: الحدود الإدارية والمخططات الإقليمية .

ففي الإطار الأول، يتبع المستوطنات ما يعرف بالحدود البلدية وحدود المجالس الإقليمية^(*) (تضم كأمالك دولة كما سيلي توضيحه). هذا على الرغم من أن كثير منها حاليا يستعمله الفلسطينيون في الزراعة والرعي.

(*) الحدود البلدية لكل مستوطنة هي منطقة نفوذ اللجنة المحلية أو المجلس المحلي (على حسب منزلة كل مستوطنة)، و قد تشكل منطقة تخطيط خاصة (أي مناطق يصرح فيها للمستوطنين بالتقدم بمخططات لمجلس التخطيط الأعلى مباشرة، ولإصدار رخص البناء لتوسيع المستوطنة). أما المجالس الإقليمية فتتضمن كل المناطق التي تقع بعد الحدود البلدية للمستوطنات (أي تقريبا كل الأرض التي سيطرت عليها إسرائيل أثناء سنوات الاحتلال) بإستثناء المناطق الفلسطينية المصنفة "أ" و"ب" طبقا لاتفاقيات أوسلو.

والإطار الثاني خارج تلك الحدود. فترتبط التنمية هناك بما يعرف بالمخطط الإقليمي الإلزامي. وهو مخطط لاستعمالات الأراضي معد إبان الاحتلال البريطاني ولم يحدث مندها. وفيه تصنف حوالي ٧٪ من مساحة الضفة الغربية كمحميات طبيعية ومنتزهات. فإذا احتاج الفلسطينيون المكسسون في مدن وقرى الضفة الغربية للأرض والموارد - رفض طلبهم طبقاً لهذا المخطط. أما طلبات المستوطنات للتوسع على نفس الأرض قتل، حيث تقدم على أنها (تعديل) للمخطط الإقليمي الإلزامي. كما يتيح القرار العسكري ٣٩٣ لسنة ١٩٧٠ للحاكم العسكري وقف البناء أو حظره في أي منطقة (للضرورة العسكرية). وعليه فتصنف العديد من الأراضي كمناطق قتالية بدرجات متفاوتة من الحظر. هذا "الجمود - المرن" في نظام التخطيط العسكري يخدم المستوطنات الجديدة من دون أن يحتاج لتغيير استعمالات الأراضي ليسمح بتوسّع فلسطيني.

و يوضح شكل ١٠ نسب توزيع استعمالات الأراضي بالضفة الغربية أن إجمالي الكتل العمرانية الفلسطينية المصنفة على أنها مناطق "أ" أو "ب" لا تزيد عن ٢٠٪ من مساحة الضفة في مقابل ٤٧٪ كنطاق امتداد مستقبلي للمستوطنات!

شكل ١٠. نسب استعمالات الأراضي بالضفة الغربية.

المصدر: الباحث من خرائط GIS.

وهذا يعيد للأذهان ما حدث في ناميبيا عام ١٩٦٤ في إطار مخطط استعمالات الأراضي حيث أعطت السكان السود ٤٠٪ من الأراضي مقابل ٤٣٪ للأقلية البيضاء وأبقت على بقية الأراضي كمحميات ومناجم. وبطبيعة الحال فقد سيطر البيض على جميع الأراضي الصالحة للزراعة واستعمروها بينما لم يترك للسود سوى عشرة مناطق غير قابلة للاستغلال اقتصاديا مما دفع السود للعمالة اليومية في ممتلكات البيض^[١].

١-٤؛ تخطيط شبكات الطرق

تمثل الطرق الأداة الأساسية في كفاءة وفاعلية منظومة السيطرة المكانية. فهي تربط بين النقاط المتطرفة (المستوطنات) ومواطن عملهم في حدود ١٩٤٨م- مما يعني أن قطعها يعني القضاء على فرص بقاء تلك المستوطنات وعزلها. كما أنها - على عكس المفترض - تقطع أوصال الضفة الغربية وترسم حدودا فاصلة بين تواصل الكتل العمرانية. والغريب أن هذا الدور برز بوضوح بعد إتفاقية أوسلو، فكان من نتائجها الاتفاق على بناء نظام معقد من الطرق الالتفافية يلبي أربع حاجات رئيسية لوزارة الدفاع الإسرائيلية^(*):

- (١) للسماح للإسرائيليين بالسفر بدون اختراق المراكز السكانية الفلسطينية.
- (٢) للسماح للإسرائيليين بالسفر عبر الخط الأخضر بأقصر الطرق.
- (٣) الإبقاء على "تسيج داخلي من الحياة" لكتل المستوطنة الإسرائيلية.
- (٤) ضمان عدم المرور الفلسطيني للمستوطنات.

وعليه فقد ابتكر الاحتلال ثلاثة أنماط من الطرق في الضفة الغربية لفرض السيطرة المكانية: (١) طرق للإسرائيليين فقط ويمنع من سواهم، (٢) طرق يمنع فيها مرور الفلسطينيين إلا بتصريح خاص، (٣) طرق يصرح للفلسطينيين بشكل مقيد بدون تصريح خاص.

(*) ألا يعني ذلك ضمينا الاعتراف بشرعية المستوطنات وحسم مناقشة قضايا الوضع النهائي قبل بدايتها؟

وكان من نتيجة ذلك أن أصبح الفلسطينيون يدورون في الرحي لبلوغ غايتهم، مارين بالعشرات من نقاط التفتيش الثابتة والمتحركة ومعرضون للإهانة والإذلال وحتى إعادتهم أو اعتقالهم في كل نقطة. فتشير الدراسات أن المسافة التي يقطعها المستوطن في ١٥ دقيقة تحتاج من ٧-٨ ساعات ليقطعها الفلسطيني. و قد أصبحت بالفعل الضفة الغربية مقطعة الأوصال ويوضح الشكل التالي مقارنة بين تأثير هذه الأنماط على الترابط والتواصل في الضفة الغربية (شكل ١١).

١-٥ الحدود العمرانية (Edges)

يعد الجدار الفاصل بالضفة الغربية مثالا صارخا على توظيف فكرة الحدود العمرانية لخدمة الفصل العنصري. فالحدود إن وجدت طبيعيا في صورة سلاسل جبلية أو موانع مائية يتعامل معها المخطط في الغالب بهدف تجاوزها ليذلل التواصل العمراني. وإن كانت بفعل المخطط فيلجأ لها لعزل أنشطة معينة غير مرغوب في مجاورتها (كالفصل بين المناطق الصناعية والسكنية). والذريعة الإسرائيلية لاستخدامه هي الأمن. والحقيقة أنه يستخدم لتأكيد محاصرة الفلسطينيين داخل حيز مكاني، كما كان في حالة ألمانيا الشرقية وفي جنوب إفريقيا. والمثير أن شارون كان من غير المقتنعين بجذواه وبراها حلا فاشلا تاريخيا.

ويرجع تاريخ الجدار لشهر يونيو ٢٠٠٢م عندما قررت حكومة "إسرائيل" إقامة جدار فاصل بهدف منع دخول الفلسطينيين إلى "إسرائيل" دون رقابة. ويتكون الجدار من أحد ثلاثة أشكال على حسب درجة المنع المطلوبة: أما سياج إلكتروني، وإما جدران خرسانية مسلحة سابقة التجهيز على جانبي كل منها طريقان، وإما سياج شائك وانفاق. ويصل متوسط عرضه إلى حوالي ستين مترا (شكل ١٢).

شكل ١١. الطرق الالتفافية تحاصر وتعزل المناطق الفلسطينية (يمين) الطرق الالتفافية تربط وتوصل المستوطنات (يسار).

شكل ١٢. تصميم الجدار العازل و صورة توضح جانبية.

وقد مر مسار الجدار المخطط بعدة تعديلات بقرارات من المحكمة العليا الإسرائيلية أو نتيجة لضغوط سياسية أمريكية أو من المستوطنين. وتشير العديد من الدراسات أنه يسجن أكثر من ربع مليون فلسطيني غربي وشرقي الجدار الرئيسي، وعند استكمال سيفصل الجدار بين ٢٠٠ ألف فلسطيني يسكنون في شرقي القدس وبين باقي الضفة الغربية. وسيتم فصل أكثر من مائة بلدة وقرية فلسطينية عن أراضيها الزراعية وتطوير حوالي ١٦٪ من مساحة الضفة. وفي آخر تعديل لمساره يمر في ويقطع كثيرا من أراضي الضفة الغربية خارج الخط الأخضر (أي في عمق الضفة). وقد تم الإبقاء على خاصية "الإصبعية" للجدار لتحيط بالمستوطنات وتضمها إلى أراضي ١٩٤٨ م. أما في منطقة القدس فيحيط الجدار الفاصل شرقي القدس ويفصلها عن باقي أراضي الضفة الغربية.

وإن كان الجدار حتميا، فتحديد مساره يفترض أن يحقق وظيفته بأقل ضرر ممكن. إلا أن المراقبين يرون أن مسار الجدار تم تحديده مع تجاهل شبه تام لتأثيره على الفلسطينيين أصحاب الأرض بطريقة ملفتة. فهو يفصل بين أصحاب المزارع وقراهم التي يسكنون بها، وبين السكان وأماكن عملهم أو دراستهم بحيث يمرون يوميا على نقاط تفتيش مزعجة ومهينة^(*). وترى منظمة بت سليم (٢٠٠٧) "أن الاقتران بحجة احترام الحدود البلدية والتفسيرات الأخرى التي أعطيت لهذه الخطوة توصل إلى نتيجة واحدة هي أن الاعتبار المركزي لاختيار المسار كان اعتبارا سياسيا وهو عدم استعداد الحكومة لاختيار أي مسار قد يسيء بالأسطورة التي تقول: القدس موحدة وهي عاصمة إسرائيل الأبدية". بل أن هناك من يرى بأن تحديده قد تم باعتبارات لا تمت بصلة بأمن الاسرائيليين أنفسهم^[١٣]. فعلى سبيل المثال يشير مايكل سوركين

(*) على الرغم من أن إسرائيل قد أقامت بوابات على طول الجدار ليستطيع من بحوزته تصريح المرور، غير أن منظمة العفو الدولية ترى أن إسرائيل دأبت على استغلال قدرتها في منع استصدار تصاريح للحركة والتنقل للسكان الفلسطينيين من أجل إجبارهم على للتعاون مع إسرائيل (أي العمالة) أو فرض عقاب جماعي على سكان بلدة معينة جراء هجوم نفذ ضد إسرائيليين. على أية حال فحتى الحصول على تصاريح من الإدارة المدنية لا يؤمن المرور عبر البوابات، إذ إن جميع التصاريح تلغى عند فرض "حصار محكم" على الأراضي المحتلة.

(٢٠٠٥م) أن أهم ما روعي في مسار الجدار هو (١) أن يشمل أكبر عدد ممكن من المستوطنات الواقعة غربه بهدف ضمها إلى إسرائيل. و(٢) الامتناع من دفع الثمن السياسي الذي ينطوي عليه الاعتراف بالخط الأخضر كخط لحدود إسرائيل^[١٤].

أما عن علاقة الجدار بمنظومة السيطرة المكانية فهي معقدة بعض الشيء. فالثابت أن كثيرا من الدول لجأت لتلك الحواجز لمنع دخول الأعداء. والواقع أيضا أنه كان دائما ي فشل. فدوره في السيطرة ليس في قدرته على العزل وإنما في قدرته على إعادة توجيهه وتصفيه الجموع من خلال بوابات تحكم. أما الجدار نفسه فيصعب استخدامه لتسطير خط بين ما هو إسرائيلي وما هو فلسطيني على جانبيه. وتلك إشكالية إسرائيل الكبرى في قضية الجدار. فهي تريد استخدامه كأداة فاصلة وموحدة في آن واحد. فتريده أن يفصل بين السكان غير المرغوب فيهم ومواطنيها في نفس الوقت الذي تريده أن يوحد أراضي مستوطنات الضفة مع أراضي ١٩٤٨! ولذلك نرى أن مساره جاء بهذا الشكل العجيب. فالجدار يجاور الخط الأخضر ولكن لا يطابقه! وهو يضم العديد من المستوطنات وليس كلها!

٢) الأدوات التشريعية والمؤسسية

٢-١ الملكية القانونية

لا شك أن من أدوات السيطرة المكانية على الأرض هو ببساطة: امتلاكها! فلا بد من أراض شاسعة يتم نزعها انتزاعا واستبدال ملكيتها رسميا. ولكن ما السبيل إلى ذلك والضفة الغربية محتلة وسكانها موجودون؟

تفقت ذهن المحتل عن عدة صيغ تخطيطية قانونية تتيح له تنفيذ مخططاته. فمرة تحول الأرض إلى "أراضي دولة"، ومرة تصادرها "للضرورة العسكرية"، وتارة تعتبرها "ملكية متروكة"، وأخرى تنزع للمنفعة العامة. فعلى سبيل المثال، تم توفير الأرض المقامة عليها مستوطنة شيلو (تأسست عام ١٩٨٥م) من ٧٤٠ دونم استولت عليها إسرائيل للضرورة العسكرية، و ٨٥٠ دونم أراضي رسمية، و ٤١ دونم صودرت للمنفعة العامة^[١٥].

ولكي تلقى ظلالة قانونية لمشروعها، طبقت إسرائيل القانون الأردني بذريعة أنه وفقاً لاتفاقية لاهاي، فهي ملزمة بأن تعمل وفق القانون الذي كان سارياً في الأراضي المحتلة قبل احتلالها (وهي في ذات الوقت تفسر القانون بصورة ساخرة ومنحازة. وعندما يشكل هذا القانون عائقاً أمامها فلم تتردد في إلغائه بواسطة تشريع عسكري ثم تضع قواعداً جديدة لخدمة أغراضها). ومن أشكال المصادرة ما يلي:

١. أراضي الدولة: تتقل ملكية الأراضي من الفلسطينيين إلى اليهود باستخدام آلية بيروقراطية معقدة (شبه) قانونية. عنصرها المركزي الإعلان والتسجيل، مستندة إلى القرار رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٧م الذي يخول موفد قائد الجيش الإسرائيلي في المنطقة أخذ ملكية الأراضي المملوكة إلى "دولة معادية" وإدارتها تبعاً لتقديره. وقد استمر العمل بهذا القرار حتى عام ١٩٧٩م ثم تغيرت إجراءاته بعض الشيء حتى عام ١٩٨٤م. وتقدر الأراضي التي حولت لملكية إسرائيل بحوالي ١,٥ مليون دونم، وحوالي ٩٠٪ من المستوطنات مبنية على أراضي من هذا النوع.

٢. مصادرة الأرض للضرورة العسكرية: رغم وجوب الحفاظ على الملكية الخاصة حتى تحت الاحتلال، إلا أن إسرائيل استخدمت ذريعة "الضرورات العسكرية" لمصادرة أراضي ثم تملكها للغير أو بيعها أو استخدامها في غير الأغراض العسكرية. وقد صادرت إسرائيل في الفترة من ١٩٦٨-١٩٧٩م ما يزيد عن ٤٧,٠٠٠ دونم في الضفة تحت هذا المسمى. معظمها استخدم بالفعل في إنشاء مستوطنات إسرائيلية. ورغم الدعاوي القضائية التي كان أصحاب الأرض يرفعونها بوقف تنفيذ المصادرات، كانت المحاكم الإسرائيلية تتبنى وجهة نظر الجيش وترفض الدعاوي الفلسطينية^(*). حتى حالة مستوطنة (إلون موريه) حين

(*) بلغ من غرابة تفسيرات القضاء أن أحدهم صرح بأنه حتى وإن كان سكان المستوطنات لا يعملون بالجيش، إلا أنه لا يخفى على أحد الدور اللوجستي والاستطلاعي الحيوي الذي يقومون به لخدمة الجيش في أراضي "العدو". كما أنه لم يجد تناقضاً بين إدعاء أن المصادرة مؤقتة وبين أنها كاملة المرافق! (Bet El, p. 119). الطريف أن هذا التفسير على طغيانه لم يرق لجماعة "كتلة المؤمنين" التي اعترضت من حيث العقيدة على التبرير العسكري لوجود المستوطنات الذي يوحي بأن الأراضي محتلة!

طالب الفلسطينيون بوقف المصادرة وقدموا أدلة دامغة للمحكمة العليا كان من ضمنها شهادة رئيس الأركان الأسبق الذي قرر أن إنشاء هذه المستوطنة لا يخدم غرضاً عسكرياً محدداً للجيش، كما أن سكان المستوطنة الجديدة في شهادتهم للمحكمة رفضوا فرضية أن تكون المستوطنة مؤقتة أو أنها مقامة لتخدم غرضاً عسكرياً. وعليه فلم تجد المحكمة بداً من أن تقبل الطعن وتأمر بإعادة الأراضي المصادرة. وكان من نتائج هذا الحكم أن تتبه الجيش ولم يعد يستخدم هذا المبرر في استيلائه على الأراضي الفلسطينية من عام ١٩٧٩م وحتى توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٤م. فما بين أغسطس ١٩٩٤ وسبتمبر ١٩٩٦م، أصدر الجيش طلبات استحواذ لحوالي ٤٤٠٠ دونم من الأرض المملوكة لفلسطينيين لبناء سبعة عشر طريق طريق النفاذ. ورغم الدعاوى القضائية التي كان أصحاب الأرض يرفعونها بوقف تنفيذ المصادرات لدعواهم بأن بناء الطرق الموصلة للمستوطنات لا يمكن اعتبارها ضرورات عسكرية، كانت المحاكم الإسرائيلية تتبنى وجهة نظر الجيش وترفض الدعاوى الفلسطينية.

٣. الملكية المتروكة: طبقاً لهذا القانون، فأى أرض تركها مالكوها أثناء أو بعد حرب ١٩٦٧م تعرف كملكية متروكة وتؤول إلى إدارة الوصاية على الأراضي المتروكة نيابة عن القائد العسكري في المنطقة. وللوصي الحق في أخذها وإدارتها كما يحلو له - حتى وإن كان صاحب الأرض معروفاً ومسجلاً. ثم توسّع التعريف ليشمل المقيمين في بلاد العدو. وقانوناً فالوصي يدير الأرض نيابة عن المالك بانتظار عودته كما أن عليه تعويضه عند عودته قيمة استغلال الأرض مضافاً عليها قيمة التضخم. ولكن في الواقع قلما حدث ذلك.

٤. نزع الملكية للمنفعة العامة: تنزع ملكية الأراضي في الضفة الغربية تحت بنود قانون أردني يحدّد الاستخدامات والجهات المعنية بنزع الملكية. ويصرّح القانون الأردني بشكل محدّد بأنّ نزع ملكية الأرض مسموح به فقط لغرض المنفعة العامّة. لذا فلم تستعمله إسرائيل على نطاق واسع لبناء المستوطنات، باستثناء حالة

مستوطنة معال أدونيم التي أسست عام ١٩٧٥م على حوالي ٣٠,٠٠٠ دونم صادرتها من الفلسطينيين. ولكن إسرائيل إستعملت هذا القانون على نطاق واسع لبناء شبكة متكاملة من الطرق تخدم المستوطنات، توصل المستوطنات بعضها ببعض وبإسرائيل، متجنباً في أكثر الحالات المرور من خلال أو خدمة التجمعات الفلسطينية.

٢-٢ نظام للتخطيط العمراني

إن أهمية أيّ نظام تخطيطي هو أنه يهتم بتحديد إستعمال الأرض المتوفرة للجمهور طبقاً لاحتياجاته وتصوّراته ومصالحه (ككل، وللأفراد الذين يشكلونه). والوثيقة التي تفصّل هذه القرارات هي المخطط العام (outline plan) الذي يقرّر نوع ومساحة وموقع وتقسيم كلّ وحدة أرض (إسكان، وصناعة، وتجارة، ومؤسسات عامّة، وطرق، ومنطقة مفتوحة وما شابه). ويمثل نظام التخطيط الإطار العام للعملية التخطيطية حيث يقوم بتوزيع الأدوار المختلفة على المعنيين بالعملية التخطيطية. ويفترض فيه بالطبع العدالة والتوازن بين احتياجات فئات المجتمع المختلفة ومشاركتهم. أما في حالة الاحتلال، فمثله مثل سائر الآليات المطبقة في المناطق المحتلة، يعمل على مسارين منفصلين - واحد لليهود والآخر للفلسطينيين. فبينما يعمل النظام بشدّة لتأسيس وتوسيع المستوطنات، يتصرّف أيضاً بجدّ لمنع توسّع من البلدات والقرى الفلسطينية ليظهر التناقض بين مصالح فئة وأخرى مما يصعب دمجها في نفس الإطار. فهل من الممكن أن يستخدم المخطط نفس النظام لغرضين متناقضين؟

نظراً لوضعية الضفة تحت الإدارة الأردنية قبل احتلال عام ١٩٦٧م، فيطبق القانون الأردني رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦م الذي يقسم التخطيط إلى ثلاثة مستويات (إقليمي وعام وتفصيلي، بنفس الترتيب متدرجاً من الأعلى للأدنى). ومن المفترض أن يقوم بإعداد واعتماد المخطط مستويات تمثيلية أعلاها المجلس الأعلى

للتخطيط ولجنة لتخطيط المنطقة ولجنة التخطيط المحلية. وتمثل مجالس الوحدات المحلية للقرى والمدن جهات اعتماد المخططات.

لكن المحتل أدخل عدة تغييرات على هذا الإطار على مدار السنوات أفقدت الفلسطينيين أية سلطة فعلية. ففي عام ١٩٧١م صدر قرار الحاكم العسكري الإسرائيلي رقم ٤١٨ بنقل جميع صلاحيات القانون من وزير الداخلية إلى الحاكم العسكري للصفة. ثم تم استبدال جميع الموظفين الأردنيين والفلسطينيين في اللجان المختلفة بضباط من الجيش ومستوطنين^[١٦]. وتم تحويل تبعية المجلس الأعلى للتخطيط إلى إدارة حكومية في مكتب الشؤون الداخلية بالجيش. وأُغيت لجنة تخطيط المنطقة وتحولت صلاحيات مجالس الوحدات المحلية للقرى للجهاز المركزي للتخطيط. فلم يتبق للفلسطينيين من صلاحيات سوى مجالس المدن. وحتى هذه تم تحجيم دورها بطرق شتى. ويلخص الجدول التالي الفرق بين تشكيل الجهاز التخطيطي العام والإسرائيلي.

جدول ٢. مقارنة بين تشكيل الجهاز التخطيطي العام والإسرائيلي.

الجهاز التخطيطي	العام	الإسرائيلي
الرئاسة	مدني	الجيش
التشكيل	فنيون، ممثلي الوزارات	ممثلي سكان المستعمرات، التنظيم الصهيوني العالمي، ممثلي الوزارات
الصلاحيات	محدودة	شبه مطلقة
الدعم	غير مدعوم	٣٠-١٠٪
التمويل	موارد الدولة	الخارج

إن الإزدواجية هي قانون واحد يطبق بطريقتين. فرغم أن نفس النظام المسؤول عن التخطيط في المناطق الفلسطينية هو نفسه المسؤول عن التخطيط في المستوطنات، إلا أن المعايير المطبقة على كل منهما مختلفة (ومتعارضة) وتؤدي إلى مسارين مختلفين. ففي المسار الإسرائيلي، ترفع المخططات للتصديق

إلى اللجنة الفرعية للمستوطنات (إحدى اللجان الفرعية في مجلس التخطيط الأعلى). ويحق للقائد العسكري الإسرائيلي في المنطقة طبقاً للقرار رقم ٤١٨ تعيين "لجان تخطيط خاصة" للمناطق المحددة تمتلك سلطات لجنة التخطيط المحلي وكذلك سلطات لجنة تخطيط المنطقة. طبقاً لهذا البند يستعمل لخلق وحدات إدارية محلية مناظرة لتلك الفلسطينية وممكنة لإعداد وتقديم مخططات المستوطنات لمجلس التخطيط الأعلى ولمنح رخص البناء لسكانها. وتسمى حدود المنطقة التخطيطية للمستوطنة (وبمعنى آخر: منطقة النفوذ القضائية) في الطلب الصادر من قبل قائد الجيش في المنطقة. ولم يتح أبداً لمجلس قروي فلسطيني أن يشكل لجنة تخطيط خاصة.

وتعد الإدارات المحلية اليهودية مخططاتها بالتعاون مع الإدارات المعنية (ومنها وزارة الإسكان والبناء وقسم مستوطنات بالمنظمة الصهيونية العالمية) وتتابع تنفيذها. وعندما تحصل الخطة على الموافقة تمهيدية، ينشر ذلك في الصحف وتطرح للمناقشة العامة لأسابيع معدودة لإتاحة الفرصة للمتضررين إبداء رأيهم. ولكن عملياً، قدرة الفلسطينيين للاعتراض محدودة. والسبب الرئيسي أن أغلب المشكلات التي قد تقود لجنة الاعتراضات لقبول اعتراض على الخطة تكون قد حلت سلفاً. فملكية الأرض، على سبيل المثال، تكون قد انتزعت قبل ذلك أثناء عملية تأمين الأرض. حتى إذا ما افترض أن ساكن فلسطيني علم بأن أرضه مقصودة لتوسع مستوطنة عند نشر الخطة سيفوته تاريخ الطعن لإعتبارات لوجستية بحته كصعوبة الوصول لمكاتب الإدارة المدنية لمراجعة الخطة، وارتفاع تكلفة تسجيل الاعتراض، وهكذا.

٥. ملخص الأدوات التخطيطية المستخدمة في السيطرة المكانية

يظهر مما سبق كيف تم استخدام سبع أدوات تخطيطية في السعي لتحقيق السيطرة المكانية في حالة الضفة الغربية. واتضح أن نفس هذه الأدوات تستخدم على مسارين مختلفين لتحقيق أهداف مختلفة لكل فئة. بقي أن نشير إلى العنصر

البشري الذي تعتبره إسرائيل سلاحا استراتيجيا في سيطرتها المكانية على الضفة. فكل تلك الأدوات ما كان لها لتؤثر بغير حراك سكاني يواجه الثقل الديموجرافي الفلسطيني. وذلك الحراك البشري معروف أن دوافعه الرزق والأمن والأيدولوجية. وقد وضعنا دور الأيدولوجية في تكوين حركة "كتلة المؤمنين" الاستيطانية. والأمن وفرته اتفاقية أوسلو (نظريا على الأقل). أما الأدوات الاقتصادية فتمثلت في الدعم المالي للإنشاءات ومواد البناء والإعفاء من الضرائب ومناطق التنمية الخاصة وغيرها من الوسائل التي تجعل كلفة الاستيطان أقل ٣٠٪ عن باقي المناطق.

ويلخص الجدول ٣ التالي الفرق في دور تلك الأدوات عند استخدامها التقليدي وعند استخدامها في فرض السيطرة.

جدول ٣. الفرق بين الدور التقليدي لأدوات التخطيط ودورها عند استخدامها في فرض السيطرة.

الأداة	خصائص النمط المكاني في الضفة	الاستخدام التقليدي	الاستخدام الإسرائيلي لفرض السيطرة
١. التجمعات العمرانية الجديدة	منتشرة على الحدود وعلى القمم ومحيطه بالمدن الفلسطينية الكبرى	امتصاص الفائض السكاني دعم الأنشطة الاقتصادية	الانتشار الاستراتيجي في أطراف الأرض المحتلة. محاصرة النمو العمراني للمحتلة أرضه. الدعم اللوجستي لوحدة الجيش
٢. تنظيم استعمالات الأراضي	محدودة للغاية (أنشطة) وغير مرنة ولا تراعي النمو الطبيعي للفلسطينيين وعكس ذلك للإسرائيليين	الحد من تقارب الاستعمالات المتنافرة مراعاة ملائمة الاستعمال للموقع	الحد من تنوع القاعدة الاقتصادية تقنين عمليات رفض التوسع العمراني
٣. قانون التخطيط العمراني/ تعديل القانون واللوائح	يدار عسكريا يتيح مصادر الأراضي الفلسطينية والاستيلاء عليها، في حين يمهّد لتوسيع كوردون المستوطنات	تنظيم العلاقات الادارية بين احتياجات السكان والجهة الادارية مراعاة المتغيرات	إضفاء صفة الشرعية القانونية للتمييز العنصري وتسييس عملية التخطيط طبقا لأهداف السلطة الحاكمة
٤. تحديد الحيز العمراني وكردون المدن	يفصل بين المجالس الإقليمية و لجان التخطيط الخاصة	حماية الاراضي المحيطة (الزراعية خاصة) من الزحف العمراني منع الامتداد العشوائي	تجسيم النمو داخل الحيز فرض رفع الكثافة

٥. الجدران والحدود العمرانية	على طول الحدود الغربية والقدس وجزء من الحدود الشرقية - متاخلة	الحماية/الأمن غير محبذ لما تنطوي عليه من تقطيع لأوصال النسيج العمراني	ضم أراضي بصورة غير قانونية عزل مناطق يخشى من تأثيرها
٦. شبكات الطرق	طرق مصنفة تفصل المرور حسب جنسية المستخدم، مباشرة للإسرائيليين تربطهم بأعمالهم والثقافة للفلسطينيين تعقد عليهم حياتهم	ربط مناطق التنمية بصورة فعالة تقلل من الازدحام ومن زمن الرحلة	الالتفاف حول المناطق المكتظة بالسكان الأصليين ربط المستوطنات بمناطق العمل داخل الخط الأخضر
٧. المحفزات الاقتصادية ومناطق التنمية الخاصة	دعم المالي للإنشاءات ومواد البناء والإعفاء من الضرائب ومناطق التنمية الخاصة وغيرها من الوسائل التي تجعل كلفة الاستيطان أقل ٣٠٪ عن باقي المناطق	منح امتيازات لمناطق يرجى جذب التنمية إليها لمنفعة إقليمها المحيط	ضمان ولاء وشراء تخطيط وتوسعة المستوطنات خارج إطار القانون

ويمكن تلخيص حصيلة دور هذه الأدوات في تحقيق الأهداف الموضوعة للسيطرة المكانية في المصفوفة التالية :

جدول ٤ . المصفوفة حصيلة دور الأدوات التخطيطية في تحقيق أهداف السيطرة المكانية.

محصلة تحقيق الأهداف	الدعم الوجيستي	الانتشار ومساحة للعيش	فرض واقع ديموجرافي وجيوسياسي	الأدوات التخطيطية	منع التواصل	تقييد ومراقبة الحركة	تجسيم النمو السكاني	إضعاف المصادر الحيوية	محصلة تحقيق الأهداف	الإجمالي
٣	✓	✓	✓	①	✓	✓	✓		٣	٦
٢		✓	✓	②	✓		✓		٢	٤
٢		✓	✓	③	✓			✓	٢	٤
٢	✓	✓		④	✓	✓	✓		٣	٥
١		✓		⑤	✓		✓		٢	٣
٢		✓	✓	⑥	✓		✓	✓	٣	٥
١		✓		⑦	✓		✓		٢	٣
٢		✓	✓	⑧	✓			✓	١	٣
	٢	٨	٥		٧	٢	٦	٣		

- ① التجمعات العمرانية الجديدة
 ② المخططات العمرانية
 ③ تنظيم استعمالات الاراضي
 ④ تخطيط شبكات الطرق
 ⑤ الجدران والحدود العمرانية
 ⑥ نظام التخطيط العمراني
 ⑦ نزع الملكية
 ⑧ المحفزات الاقتصادية

شكل ١٣. هرم أهمية أدوات السيطرة المكانية في تحقيق الأهداف المزدوجة.

٦. نموذج السيطرة المكانية

مما سبق وطبقا لما أبرزته مصفوفة تكرار الأهداف في دراسة الحالة الفلسطينية، فيمكن تطوير تصور عن منظومة السيطرة المكانية باستخدام آليات التخطيط العمراني. كما يلي:

السيطرة المكانية هي محاولة لفرض وضع جغرافي يميز فئة قوية على فئة أخرى مستضعفة بحيث يضمن للفئة الأقوى التفوق المكاني ويتحكم لأقصى درجة في المقدرات المعيشية للفئة الأضعف. وهو ما يجعل ممارسته تختلف عن إدارة النمو التي قد يجادل البعض بأن ما تمارسه إسرائيل هو نوع من ذلك. وبهذا التعريف نلاحظ أن من شروط تحول التخطيط من آلية لإدارة النمو والتنمية إلى أداة للسيطرة المكانية حدوث ما يلي:

١. حدوث تقارب أيديولوجي وسياسي بين المخطط ومركز صنع القرار.
٢. وجود فئتين متصارعين غير متجانسين يعيشون جنبا إلى جنب في حيز مكاني واحد.
٣. الانفراد بتطويع أدوات تمكن المخطط من التلاعب في المقدرات المعيشية لصالح الفريق الأقوى.
٤. وجود نظام تخطيطي محكم ذو مرجعية قابلة للازدواج.

وفي حال توافر هذه الشروط، يعمل التخطيط العمراني بأهداف مزدوجة تصب في مجملها لصالح مشروع سياسي عنصري وفقاً لمسارين الأول يهدف إلى(*):

١. منع التواصل بين الكتل العمرانية باستخدام الطرق والتلاعب بالحدود وغيرها.
٢. تحجيم نموها السكني بشتى الطرق ومنها التطويق بالمستوطنات والعزل بالجدر وغيرها.
٣. حجب أو إضعاف الموارد الحيوية للفئة المستضعفة كالأرض والمياه
٤. مراقبة وتقييد الحركة.

ويهدف الثاني إلى:

١. تحقيق مبدأ الانتشار المكاني وتأمين مساحة وموارد للعيش.
 ٢. محاولة فرض واقع ديموجرافي وجيوسياسي يضمن استدامة السيطرة.
 ٣. توفير دعم لوجيستي لجيش الاحتلال.
- وتستخدم في تحقيق ذلك أدوات ترتب من حيث أهمية الدور الذي تلعبه (من الأهم للأقل) على النحو التالي:

التجمعات العمرانية الجديدة - تخطيط شبكات الطرق - نظام التخطيط العمراني - تنظيم استعمالات الأراضي - المخططات العمرانية - الجدران والحدود العمرانية - نزع الملكية - المحفزات الاقتصادية.

وتنشأ مرتكزات السيطرة المكانية من خلال هذه الأهداف الأربعة. فالسعي لتحقيق السيطرة المكانية يشمل السيطرة على الموارد، والنمو، والتواصل، والحركة. فإذا ما توافرت الرغبة السياسية لتحقيق تلك السيطرة من خلال القوة العسكرية، انعكس ذلك في وجود مباشر للقوات في تلك المواقع التي تحقق هذه الأهداف. أما

(*) أعيد ترتيب الأهداف المرجوة من السعي لتحقيق السيطرة المكانية بناء على مصفوفة التقييم (جدول ٤).

وإن كان التخطيط العمراني هو الأداء المطلوبة، فتستخدم أدواته وآلياته لذلك. وطبعا الميزة في تفضيل (وتفصيل) التخطيط لذلك هو الصبغة الشرعية التي يضيفها هذا المنهج في كيان صورته الديمقراطية والمؤسساتية هي ركائز وجوده (شكل ١٤).

شكل ١٤. ركائز السيطرة المكانية.

٧. الخلاصة

عرضت هذه الورقة كيفية تحول التخطيط العمراني إلى أداة تميز عنصري تستخدم نفس الأدوات والآليات التقليدية لتحقيق "السيطرة المطلقة" و"السيادة الفئوية" في نفس النطاق العمراني. وقد نتج عن دراسة حالة للصفة الغربية المحتلة ومقارنتها بما حدث في دولة جنوب إفريقيا من تطوير نموذج يبين ركائز السيطرة المكانية الأربعة وهي تقييد الحركة وتحجيم النمو ومنع التواصل وإضعاف مصادره الحيوية.

و قد أبرزت هذه الورقة عدة نقاط:

- أن التخطيط للسيطرة المكانية وارد وواقعي ويحدث عند وجود حالة صراع فئوي مكاني يتاح فيه للفئة الأقوى التحكم في الأدوات التخطيطية.

- أن بعضاً من الأدوات التخطيطية التي تستخدم في محاولة فرض السيطرة المكانية على تستغل حالة الفراغ التخطيطي الناشئ عن توقف تحديث المخططات من جهة، وغياب تشريعات تخطيطية منصفة من جهة أخرى.

- أن السيطرة المكانية التي لا تتحقق قسراً بالطرق العسكرية (بالتواجد الفعلي للقوات على النقاط والخطوط الاستراتيجية)، يمكن السعي لتحقيقها بأدوات التخطيط العمراني لتحقيق أهداف جيوسياسية تحجم النمو وتقطع التواصل وتحرم الاستفادة من الموارد.

وعلى الرغم من خصوصية التخطيط العمراني تحت الاحتلال أو تحت النظم العنصرية، فنتائج هذه الدراسة قابلة للتعميم لاستنباط بعض التوصيات:

فاستخدام نفس الأدوات بأهداف مزدوجة وارد في أية حالة تسيطر فيها فئة على فئة أو فريق على فريق. ورغم أن للتخطيط العمراني التقليدي أهدافاً لا تتوافق وفكرة السيطرة لفئة على الأخرى أو لفريق على فريق آخر، فميل موازين القوى لصالح فريق منهم، قد يتيح للفريق الأقوى استخدام التخطيط في قهر الفريق الآخر. وهذه نتيجة في غاية الأهمية حيث تلمح إلى إمكانية تكرار استخدام التخطيط للسيطرة المكانية الفئوية في دول أخرى بها تنوع عرقي أو ديني (كالعراق أو السودان أو لبنان) أو حتى تباين طبقي شديد (كسائر البلدان النامية) ينعدم معه مشاركة الفئة الأضعف في رسم السياسة التخطيطية. وما يتبع ذلك من إهدار لنزاهة المهنة وتحطيم لأسس العدالة المجتمعية. عندها قد نكون أمام مخططات عمرانية تخدم أصحاب أراضي بعينهم ومشروعات طرق ليست مصممة للصالح العام ومدن جديدة للمحظوظين فقط وهكذا. وعليه ولتجنب ذلك يوصى بما يلي:

١. مراجعة المنطلقات التي تقوم عليها التشريعات والهياكل التخطيطية.
٢. تحديد الفئات المهمشة غيرالممثلة والعمل على اشراكها مؤسسيا وفعليا في العملية التخطيطية.
٣. مراعاة التوازن المكاني في توزيع الأنشطة والخدمات والمرافق بحيث تتجانس النسب بقدر الإمكان مع فئات المستفيدين.
٤. الحد من ظاهرة الكنتونات الفئوية الآخذة في الانتشار في كافة الدول العربية وتأكيد تضمينها (إن كان لابد من تواجدها) لمناطق إسكان متنوع الدخل في نفس الحيز المكاني.
٥. العمل على دراسة وكشف حالات السيطرة المكانية المستخدم فيها التخطيط ووضعها تحت المجهر.

المراجع

- [١] Frayne, Bruce (2000) "Political Ideology, Social Change, and Planning Practice in Namibia", *Journal of Planning Education and Research*, 20: 52.
- [٢] Bremner, Lindsay (2005) *Border/Skin in Against the Wall*, edited by Michael Sorkin, The New Press – New York.
- [٣] Frayne, Bruce (2000) "Political Ideology, Social Change, and Planning Practice in Namibia", *Journal of Planning Education and Research*, 20: 52.
- [٤] *Under the Rubble: House Demolition and Destruction of Land and Property*, Amnesty International, May (2004) AI Index: MDE 15/033/2004.
- [٥] Emunim, Gush (1980) *Master Plan for Settlement in Judea and Samaria* (in Hebrew).
- [٦] Drobless, Matityahu (1980) *The Settlement in Judea and Samaria – Strategy, Policy and Program* (in Hebrew) (Jerusalem: World Zionist Organization, September.
- [٧] Aronson, Geoffrey (1987) *Creating Facts: Israel, Palestinians and the West Bank*, Washington: Institute for Palestinian Studies.
- [٨] Rotbard, Sharon (2003) "Wall and Tower", in: *A Civilian Occupation: The Politics of Israeli Architecture*, Rafi Segal and Eyal Weizman (ed.) Babel and Verso Publications. New York
- [٩] Yiftachel, Oren (2002) *The Power of Planning: Spaces of Control and Transformation*, Edited by Oren Yiftachel, Kluwer Academic Publisher.
- [١٠] Segal, Rafi and Weizman, Eyal (ed.) (2003) *A Civilian Occupation: The Politics of Israeli Architecture*. Babel and Verso Publications. New York.
- [١١] Yiftachel, Oren (1996) The Internal Frontier: Territorial Control and Ethnic Relations in Israel, *Regional Studies*, 30(5) August: 493 – 508.

- B'Tselem, LAND GRAB: Israel's Settlement Policy in the West Bank May (2002) [١٢]
- Lein, Yehezkel and Cohen-Lifshitz, Alon** (2005) *Under the Guise of Security Routing the Separation Barrier to Enable the Expansion of Israeli Settlements in the West Bank*. Published by B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories and BIMKOM Planners for Planning Rights. [١٣]
- Sorkin, Michael** (ed), (2005) *Against the Wall*, The New York Press. [١٤]
- Halabi, Usamah, Turner, Aron and Benvenisti, Meron** (1985) *Land Alienation in the West Bank: a Legal and Spatial Analysis*, Jerusalem: The West Bank Data Project. [١٥]
- Order Concerning the City, Village and Building Planning Law (Judea and Samaria)* (No. 418), 5731-1971, in *Planning, Building and Land Laws*, pp. 239-250. [١٦]

Planning for Spatial Dominance

Ayman M. Ismail

*Urban and Regional Planning, Faculty of Environmental Design, King
Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia*

(Received: 04/12/2007, Accepted: 24/09/2008)

Abstract: Traditionally, among the noble goals of planning is the betterment of life in human communities through the spatial and demographic balance (both between activities or groups). Often associated with planning values in democratic systems is the equality between humankind, class justice in socialism. Insofar that, some planners have equated their roles to the defense lawyer representing the oppressed and marginalized in the face of market and capital forces. Planners have used and invented many mechanisms and tools to achieve these puritan goals such as, land uses zoning, to private property protection legislations, eminent domain, road planning, standardization of systems and other well known physical planning tools aimed at achieving overall public good and the advancement of society. However, what is less common is the use of planning to oppress, dominate, or to contain a group. It is also not clear how the same tools that are used for noble planning causes can be twisted to suit racial or ethnic ideology.

This paper shows how a purely technical physical planning system can be turned around to fulfill an apartheid-saturated political agenda. The *same* tools can be simultaneously used to achieve interest of a few and guarantee maximum spatial control of another. The concept and definition of spatial domination, its objectives and instruments is introduced and discussed. The role of each planning tool in achieving spatial control is researched through a case study of the occupied West Bank. The aim is to find a relationship between the use of physical planning tools and the aims of spatial domination and geopolitical control. The methodology reviews and compares the experience of planning in South Africa during apartheid and devised planning tools used for the imposition of spatial control. The paper tracks the status of planning in the West Bank in military, ideological and strategic eyes. Mechanisms and instruments used in trying to impose control tireless spatial even with the talk about peace. Finally the paper offers a conceptual model of the spatial domination, its components and objectives and shows how much each tool promotes spatial control. The paper relies on data from secondary sources because of the complexities of tracking data first hand in Palestine.

Keywords: Spatial control, urban planning, racial planning, planning tools, the occupied West Bank.